بالايجاب بحيث يسري الى بعض افراده وما يحصل به هذا البيان من الرابطه الحكميه
الافراد او بعضها يسمى سوراً تشبيهاً له بسور البلد في احاطته بافراده وهو
في الموجبة الكلية لفظ كل الافرادي وفي الموجبة الجزئية لفظ بعض وواحد وقد تقدم
مثالهما وفي السالبة الكلية لا شي ولا واحد كقولنا لا شي او لا واحد من الانسان
بحجر وفي السالبة الجزئية ليس كل وليس كل حيوان انسان فانه لا يتخلف عن
السلب الجزئي بحمل سور الا وليس بعض كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان
وبعض ليس كقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وعلى هذا سهل التمثيل واعتبار
الاكثر لا التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكل
وعلى البعض فهو سور ككلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي ونحوها مما
يفيد الكلية وكالتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك مما يفهم منه
البعضية والا الحكم وان لم يتبين كمية افراده بالمعنى الذي مر فهي مهملة
لاهمال بيان كمية الافراد فيها كقولنا الانسان حيوان من غير تعيين من غير تقييد
بالبعض والكل وتلازم القضية المهملة الجزئية المحصورة فان الحكم فيها كما علمت
على طبيعة الموضوع من حيث هي بحيث يسري الى الافراد فاما ان يصدق
على جميع الافراد او على بعضها واياما كان فيتحقق الجزئية فيكونان متلازمين
بمعنى انه كلما صدق المهملة صدق الجزئية وكلما صدق الجزئية صدق المهملة
بخلاف الكلية فانها قد تصدق وقد لا تصدق والتقسيم الثاني للحملية باعتبار
وجود الموضوع واشار اليه بقوله لا بد في القضية الموجبة من وجود الموضوع
لان ما لا يوجد اصلاً لم يثبت له شي قطعاً فان ما لا يكون موجوداً لم يكن
شيا من الاشيا حتى يصدق سلبه عن نفسه فان الانسان المعدوم ليس
انساناً ولكن لا يلزم ان يكون وجود الموضوع في الخارج محققاً بل جاز ان
يكون في الخارج محققاً وان يكون فيه مقدراً او لا يكون موجوداً في الخارج

اصلاً

اصلاً وبهذا الاعتبار قسمت القضية الى الخارجية والحقيقية والذهنية لان الحكم فيها اما على
الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجودة في الخارج محققاً اي تكون
موجودة فيه من غير تقدير مقدر وفرض فارض وهي القضية الخارجية
كقولنا كل ج ب في الخارج فان معناه كل جيم موجود في الخارج ب
في الخارج او كان الحكم على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجودة
في الخارج سوا كان وجودها محققاً فيه كما مر او مقدراً وذلك بان لم يكن
الموضوع موجوداً في الخارج ولكن فرض وجوده في الخارج وهو
بحيث لو وجد في الخارج لكان متصفاً بالمحمول فالحقيقية كقولنا كل عنقا
طاير فان معناه كل ما لو وجد في الخارج وكان عنقا فهو بحيث لو وجد
لكان طايراً وهذا على راي المتاخرين واما على راي المتقدمين فالحكم
في القضية الحقيقية على الطبيعة بحيث يسري الى ما كان فرداً للموضوع بحسب
نفس الامر سوا كان موجوداً في الخارج محققاً او مقدراً او لم يكن موجوداً
فيه مطلقاً كقولنا كل مثلث مشكل فان الحكم فيه على كل ما كان مثلثاً
في نفس الامر مع قطع النظر عن وجوده في الخارج وعدمه او كان الحكم فيها
على الطبيعة بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجودة ذهناً فقط فالذهنية
كقولنا كل ممتنع بالذات معدوم في الخارج فان الحكم فيها مقصور على كل ما
فرضه الذهن ممتنعاً بالذات بانه معدوم في الخارج هذا وقد علم مما
ذكر ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع لان سلب المحمول عنه بان لا يكون
الموضوع موجوداً او يكون موجوداً ولم يثبت له هذا المحمول التقسيم الثالث
للحملية باعتبار الموضوع والمحمول سوا كانا معاً او متفرقين الى المعدولة
والمحصلة واليه اشار بقوله وقد يجعل حرف السلب كليس ولا وغير جزءاً
من جزئي القضية اعني الموضوع والمحمول سوا كان جزءاً من كليهما كقولنا

Copyright © King Saud University